ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية

The phenomenon of recidivism and its relationship to the institutions of socialization

صحراوي عمار
جامعة باجي مختار–عنابة
amarasahraoui@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية والنفسية المختلفة ودورها في دفع الفرد للعود إلى الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطةً وقد توصلت الدراسة إلى: لاختيار عينة الدراسة، وبلغت (150)مبحوث.

الكلمات المفتاحية: **الجريمة، العود، التنشئة الاجتماعية.**

Abstract

The study aimed to identify criminal behavior and its social, economic, legal and legal dimensions, and to identify the social factors leading to recidivism, and the role of these factors in pushing the individual to commit crime and return to committing it from the point of view of convicts in correction and rehabilitation centers, and to reveal the extent of the relationship between crime and The various social and psychological forces and factors and their role in pushing the individual back to crime, a questionnaire was designed and developed to collect data, and a simple random sample was used. The study concluded: to select the study sample, which amounted to (150) respondents.

Keywords: **Crime, recidivism, socialization.**

مقدمة

تلعب الأوساط الاجتماعية دورا بارزا وذا أثر واضح في انحراف الأحداث واستقامتهم، فالسلوك الإنساني ما هو إلا تفاعل تبادلي في الغالب بين الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه بدءا من مجتمعه الصغير الأسرة ومرورا بالمجتمع الأوسع تماشيا مع نمو الفرد، فعند التحاقه بالمدرسة تبدأ مؤثرات الوسط المدرسي بالتأثيرات عليه كما تبدأ مؤثرات جماعات الرفاق مع نموه وتكوينه لعلاقات اجتماعية جديدة مع الأصدقاء سواء في الحي أو المدرسة، وخلال ذلك كله تلعب مؤثرات الوسط الاجتماعي في الحي دورا هاما في تشكيل سلوك الفرد. ويكون لذلك الوسط الاجتماعي في الحي أثره السلبي أو الإيجابي على سلوك الحدث كغيره من الأوساط الأخرى، دون أن ننسى دور الخطاب الديني ووسائل الاتصال الحديثة في التأثير على سلوك الأفراد والجماعات كما أن الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية التي تنتج عنها تلعب دور هام في العود إلى الجريمة

أسباب اختيار الموضوع

سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو أن الانحراف يسبب تهديدا لأمن المجتمع ويشكل خطورة على الأفراد، واستهانته بالعقاب ولذلك قررنا اختيار هذا الموضوع للتعرف على موقف الباحثين حول آثار الانحراف النفسية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تتنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة لإثراء الدراسات والبحوث التي أجريت في العوامل التي تؤثر وبشدة في العودة للجريمة مرة أخرى والتي تعد قليلة نوع ما في الوطن العربي، ويمكن تحديد جوانب أهمية الدراسة من المساهمة والإضافة المتوقعة منها، كما يلي:

أولا: الأهمية النظرية

- تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أن هذا الموضوع يلقي الضوء على موضوع في غاية الخطورة وهو عودة المجرم لجريمته مرة أخرى، ولذلك يسعي الباحث أن تكون هذه الدراسة هي الباب الواسع أمام الدارسين والباحثين للخوض في دراسة أسباب عودة المجرم لارتكاب الجرائم مرة أخرى والبحث عن العوامل التي تساعده على البعد عن الجريمة تماما.
- سيتم إثراء هذه الدراسة بالعديد من الدراسات التي تحدثت عن الموضوع بشكل تفصيلي، والاستفادة من الجهات البحثية العلمية في الدراسات الأكاديمية، خصوصا في بيان العوامل البيولوجية والنفسية والعقلية والاجتماعية والبيئية ولذلك يرغب الباحث في أن تكون هذه الدراسة مرجعا مهما للباحثين والدارسين .

ثانيا: الأهمية التطبيقية

- يأمل الباحث في أن تسهم نتائج الدراسة في زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية والاجتماعية التي تساهم في العودة للجريمة.
- تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الوسائل التي تؤثر في العودة للجريمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- بيان المقصود بالعود وبالجريمة
- بيان العوامل البيولوجية المؤثرة في العودة للجريمة
- بيان العوامل النفسية والعقلية المؤثرة في العودة للجريمة
- بيان العوامل المتعلقة بنوع العقوبة والمؤثرة في العودة للجريمة.

لقد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقتها بمؤسسات التنشئة الاجتماعية "

حيث تمحورت تساؤلات الإشكالية حول العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة، أين ذهب التحليل في ثلاثة خطوط رئيسية:

- أوّلُهما للبحث عن أثر الظروف الخارجية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة .
- ليأتي الثاني للبحث الظروف الداخلية وأثرها على العود إلى الجريمة .
- ويليها للبحث في تأثير تحول النمط المعيشي والحاجة المتزايدة من جهة التطور التكنولوجي ومؤثراته من جهة أخرى في إضعاف أخلاقيات الأبناء وانتهاجهم سلوك العود إلى الجريمة.
- ثم كان آخرهما للبحث في لعوامل المتعلقة بنوع العقوبة المؤثرة في العودة للجريمة.

وقد خلصنا إلى طرح الإشكالية التالية:

قد تكون الظروف الاقتصادية السيئة هي العامل في العود إلى الجريمة؟ وربما يكون التغير الاجتماعي وضعف الوازع الديني سبب في العود إلى الجريمة؟ وهل يلعب التفكك الأسري دور في العود إلى الجريمة؟

تعاملنا مع هذه المشكلة وفق الخطة التالية:

الملخص

1. المقدمة

أسباب اختيار الموضوع

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

2. أثر الأسرة على العود إلى السلوك الإجرامي

1.2 ..العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والعود إلى الجريمة

2.2 . الانحراف وتأثيره على أشكال الأسرة

3.2 .التفكك الأسري

4.2 .أثر فقدان أحد الوالدين

5.2 . المستوى الاقتصادي للأسرة

3. العوامل الخارجية للعود إلى الجريمة

1.3 .التسرب المدرسي وعلاقته بالعود إلى الجريمة

2.3 . جماعة الرفاق وعلاقتها بالعود إلى الجريمة

3.3 . الإدمان على المخدرات وعلاقته بالعود إلى الجريمة

4.3 . أثر الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة على العود إلى الجريمة

5.3 . أثر وسائل الإعلام على العود إلى الجريمة

4. العوامل المتعلقة بنوع العقوبة المؤثرة في العودة للجريمة

1.4 .عدم تأهيل السجين داخل المؤسسات الإصلاحية

2.4 .التوسع بالعفو

3.4 .التوسع بالأخذ بالتقارير الطبية

4.4 .قبول الرجوع عن الإقرار

5.4 .تخفيف العقوبة لمجرد حفظ القرآن دون تغيير سلوك السجين وعدم الأخذ بالعقوبات البديلة

خاتمة

معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وذلك لموافقته لطبيعة الدراسة ونظرا لخدمته بعض أهداف البحث وهذا بأخذ عيّنة تمثل مجتمع البحث.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

الجريمة

هي كل فعل أو امتناع عن فعل يراه المشرع الجنائي متعارضا مع القيم والمصالح الاجتماعية فيتدخل بالنص عليه. (العيسوي، 1992، صفحة 13)

ويعرفهاSalin على أنها انتهاك للمعايير الاجتماعية وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة،فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر،ولعل ذلك ما دفع العالم RafealGarafalo إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريفSalin وكأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفا لو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية وجريمة مصطنعة. (عمار، 2004، صفحة 16)

العود : العود هو الوصف القانوني الذي يلحق بشخص عاد إلى الاجرام بعدما أدين بموجب حكم سابق فير قابل لإجراءات الطعن، وتقوم حالة العود بموجب العود إلى الإجرام مجددا والعائد هو من يرتكب جريمة بعدما صدر ضده حكم سابق بالإدانة ويترتب على ذلك ظرف تشديد العقوبة.

وعليه فالأساس الأول الذي يقوم عليه التعريف القانوني للعود هو سبق وجود حكم بات نهائي غير قابل للطعن، ويتبين لنا من خلال التعريفات المعطاة أنه يجب توافر جملة من الشروط القانونية. (خليل، 1988، صفحة 10)

التنشئة الاجتماعية : لفظة التنشئة في اللغة العربية: تنشأ نشوءاً ونشأة ونشا في بني فلان أي ربي فيهم وشب.

أما تنشأ **تنشئة:** فهي رباه تربية.

وهذا المعنى تصبح التنشئة التربية من بلوغ المعرفة والادراك والوعي وعندما نصف كلمة الاجتماعية وتصبح التنشئة الاجتماعية يصبح عندنا تربية الفرد حتى بلوغ معرفة

المجتمع بما فيه من عادات وتقاليد وقيم ونظم وطرق وحياة... ومن هنا يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي تلك العمليات التي يقوم بها الفرد، و التي تأتي بدورها بالنتاج الاجتماعي المكتسب الذي يتمثل في الاتجاهات، والقيم والسلوك المقبول في نظام اجتماعي معين ... فالإنسان الفرد يبدأ حياته طفلا في أسرة يتفاعل مع سلوكاتها ويتشرب ممارساتها من عادات وقيم وسلوكات اجتماعية ومعاملات. وتنمو معه هذه العمليات وتأخذ شكل النمط السلوكي المتبع في الجماعة المحيطة. (ناصر، 2001، صفحة 11)

2 .أثر الأسرة على العود إلى السلوك الإجرامي:

تعد الأسرة نواة بناء أي مجتمع وهي التي تهيكل وتوجه سلوك أفرادها إلا أن تداخل العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية المحيطة بها فهي تغير من البنية القيمية والأخلاقية للأسرة فهذه الأخيرة تؤدي أحيانا إلى انحراف بعض أفراد الأسرة وعدم السيطرة عليهم مما يدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم بشتى أنواعها مع تكرار الفعل الاجرامي أو الزيادة فيه أو تغيير نوعه.

1.2 العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والعود إلى الجريمة

تلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في بناء شخصية الطفل في الأسرة حيث أن هذا الأخير عبارة عن صفحة بيضاء والأسرة هي التي تكتب عليها فالتكافل الثقافي للوالدين ينتج لنا أفراد ذوي سلوك متزن، ومع انتشار الأسرة النواة وخروج الأب والأم للعمل ووضع الأطفال في الروضة الذين بدورهم يفتقرون للتضامن الأسري والاتصال والتواصل بين أفراد الأسرة يولد لديهم عنف في سلوكهم، والملاحظ أن الأسرة اليوم أصبحت تهتم بالجانب المادي وأغفلت الجانب النفسي الذي هو أساس بناء شخصية الفرد مما يولد لديهم انحرافات خاصة عندما يترك الأطفال وحدهم في البيت أمام

شاشات التلفاز واقتناء اللعب الالكترونية التي تحتوي برامج خاصة بالحروب والمصارعة وفنون القتال .

ومن هنا يكتسب الطفل تقنيات العنف والسلوك الانحرافي الذي يخزن في عقله الباطني فمع مرور السنين تتراكم لديه ثقافة الاستقلالية عن الوالدين ويشكل عالمه الخاص الذي بناه من أجهزة الاتصال والتواصل الحديث، فيقوم الطفل بارتكاب السلوك الاجرامي للفت انتباه الوالدين إليه مما يضطرهما لتسليط العقاب عليه إلا ان ذلك سيدفع به للعود إلى ظاهرة الاجرام كانتقام للإهمال الأسري الذي شهده في مرحلة التنشئة.

حيث كانت جرائم الضرب والاعتداء المتعمّد من بين أكثر الجرائم التي يتعرض لها الأطفال، تليها الجرائم المتعلقة بالآداب العامة، ثم تعاطي المخدرات وحبوب الهلوسة مع تكرار العملية أو بالأحرى العود إلى السلوك الاجرامي، وتخريب أملاك الغير، إذ يسهل انحراف هؤلاء وارتكابهم الجرائم، خاصة أنهم يعانون من الفراغ، وعدم التقبل والتعرف إلى مشاكلهم، ووضع الحلول المناسبة لهم، مما يؤدى إلى وجود فجوة بينهم وبين المجتمع المدرسي، ويكون ذلك سبباً في العود إلى السلوك الاجرامي. (علي، 2019، صفحة 165)

2.2 . الانحراف وتأثيره على أشكال الأسرة

في السابق كان الحديث عن الأسرة وأهميتها في تنشئة الطفل الصحيحة وبيان لأثرها في تحديد سلوكيات الأبناء سلبا أو إيجابا، وهنا سوف يقتصر الحديث عن الاسرة على دورها فيما يتعلق بانحراف الأحداث كوسط مؤثر في هذا الجانب.

الأسرة ومن خلالها يشكل الأبوان الطفل ويحددان اتجاهاته الرئيسية وهي الاتجاهات العقدية ومن هنا فالأسرة تلعب دورا رئيسا وهاما في رسم شخصية الفرد وسلوكه وعقائده الباعثة على جميع السلوكيات المتنوعة، وفي الأسرة يتعلم الأطفال التحكم في

رغباتهم بل وكبت الميول التي لا توافق الجميع... ومن هنا فإن أسس الضبط الاجتماعي تغرس بواسطة الوظيفة التربوية في محيط الأسرة.

وإلى أهمية الأسرة ودورها في تشكيل شخصية الطفل وتحديد اتجاهاته وعقائده إذ يربط بعض الباحثين بين الأسر ذات العدد الكبير وانحراف الأحداث كما يربط بين انحراف الوالدين أو أحدهما وأثر ذلك على العود إلى الجريمة.

الانحراف فكر داخلي وسلوك خارجي مؤثر على الفرد والمجتمع، إذا دام يوجب عقوبة صارمة؛ لأنه خالف القوانين والأعراف الصحيحة، ويؤثر على انحراف أفراد الأسرة خاصة عندما تهتز المنظومة القيمية لديها فالتنشئة الاجتماعية السيئة لها أثرها في إبعاده عن الطريق السليم، فعدم توفر ضروريات الحياة في بعض الأسر تؤدي إلى اكتساب السلوك الإجرامي من أجل تغطية النقائص المادية لدى أفراد الأسرة مما يؤدي إلى توقيع بعض العقوبات على الجاني والذي بدوره يعود إلى تكرار الفعل الانحرافي لأن المشكلة التي أدت إلى العود إلى الجريمة لا تزال قائمة. فللعود آثار سلبية تؤثر على كيان المجتمع، فتوصله إلى التخلف والجهل في أغلب الأحيان كما أنه يؤدي إلى ضياع القيم الإنسانية وتغير الحقائق التي لها دورها في رقي المجتمع في جميع المجالات. (الرشيدي، 2016، الصفحات 26-27)

3.2 .التفكك الأسري

وقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين التفكك الأسري والانحراف، لعل أبرز تلك الدراسات الدراسة التي قام به العالمان الأمريكيان، (شيلدون والينور جلوك) عام (1953) حيث أشار (الدوري) إلى النتائج التي توصلا إليها وهي كالتالي :

1- إن أسر الأطفال العائدين إلى السلوك الاجرامي أكثر تبديلا لبيوتهم .

2- إن الأطفال العائدين إلى السلوك الاجرامي يعيشون في بيوت أقل ملائمة من الناحية الصحية وأكثر ازدحاما بالسكان.

3- إن غالبية الأطفال العائدين إلى السلوك الاجرامي لا يعيشون مع الوالدين، إما سبب الطلاق أو الهجرة بين الوالدين.

4- يتميز الأطفال العائدين إلى السلوك الاجرامي بعدم احترامهم لوالديهم، وعدم التزامهم بالقيم العائلية .

5- تتميز البيوت التي يعيش فيها الأطفال العائدين إلى السلوك الاجرامي بتفككها القيمي، وضعف الرقابة، وانعدام وجود أسباب التسلية والترويح داخل الأسرة.

6- أما عائلة الطفل العائد إلى الاجرام أكبر نسبيا من عائلة الطفل غير الجانح.

وبناءا على ما سبق نستطيع القول أن هناك علاقة طردية بين التفكك الأسري من جانب وبين العود إلى الجريمة من جانب آخر، وان لم يكن (التفكك) العامل الوحيد ولكنه يقع ضمن العوامل المتعددة والمتشابكة في تفسير العود إلى السلوك الاجرامي . وكذلك يعد التصدع واحدا من أبرز المشكلات الأسرية التي قد تساهم في العود إلى الجريمة، ويقصد بالتصدع الأسري ذلك النمط من البيوت التي تعجز عن القيام بأدوارها الاجتماعية عندما يفشل عضو أو أكثر من القيام بالتزامات دوره بصوره مرضية، وبعبارة موجزة هو البيت غير الملائم لتكوين سلوك سوي صالح. (خيرة، 2013، الصفحات 8-9)

4.2 .أثر فقدان أحد الوالدين

الآثار المترتبة لغياب أحد الوالدين على رعاية الأبناء نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به الأسرة من تنشئة الأبناء وتوفير احتياجاتهم العاطفية والاجتماعية، فإن غياب أحد الوالدين عن القيام بهذا الدور ينعكس سلبا على شخصيات الأبناء و رعايتهم مما يترتب عليه مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية و الاقتصادية و التي سيتم عرضها كالآتي:

-الآثار الاجتماعية: يعد النمو الاجتماعي السوي مكون رئيسي من مكونات الشخصية و للأسرة الدور الكبير في تنمية هذه المكونات لكونها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل منذ ولادته حيث يتعلم المبادئ الأولى للتفاعل مع الآخرين والعادات و أنماط السلوك والمهارات الحياتية والعلمية المختلفة ويترتب على غياب أحد الوالدين العديد من الآثار الاجتماعية التي يمكن تحديدها كالآتي :

- افتقاد الجو الاجتماعي الأسري السوي الذي يقلل من التوتر، ويوفر التوجيه والإرشاد ويحقق المرونة في التعامل مع الأبناء دون الإفراط في التدليل أو القسوة.
- الافتقار إلى نموذج القدوة في حالة غياب الأب وبذلك يفتقر الأبناء تعلم المعايير الاجتماعية وآداب السلوك والتمسك بالأخلاق الفاضلة و القيم الاجتماعية الخاصة بالتعاون والإيثار وتنمية الضمير الواعي خاصة و أن لأب يمثل للطفل نموذج المثابرة و الصمود .
- حرمان الأبناء من خوض التدريب على ممارسة الأدوار الاجتماعية والاعتزاز بالمكانة الاجتماعية واكتساب عادات احترام الكبار والعطف على الصغار.
- يعاني الأبناء الذين فقدوا رعاية أحد الوالدين من نقص في الاستقلالية ومن ضعف في المسؤولية الاجتماعية. ونظرا لأهمية الجو الأسري على الأبناء في ضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، فإن افتقارهم لها يؤدي إلى التذمر والتشاؤم لديهم مما يزيد من فرص الانحراف الذي يؤدي إلى السلوك الاجرامي ولغياب الرقابة يعود الجاني إلى إرتكاب ذات السلوك أن يفرط فيه. (الكثيري، 2010، صفحة 53)

5.2. المستوى الاقتصادي للأسرة

بالرغم من أن الدراسات والبحوث التجريبية التي أجريت على علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بالعود إلى الجريمة لم تصل إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار نوع الارتباط ودرجته بين ظاهرتي الفقر والعود إلى الجريمة إلا أن الملاحظات المفردة تؤكد أن جانبا كبيرا من العائدين إلى الجريمة يجدون مجالات التفريغ في المناطق

المختلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية غير ملائمة ، ومع ذلك لا يعني أن الفقر يؤدي بالضرورة إلى العود إلى الجريمة إلا أنه يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في إحداث العود ولهذا لا يمكن إغفال هذا العامل كمقوم أساسي من المقومات البيئية الداخلية في العود، ومن الضروري أن يضع الباحث في اعتباره أهمية الاستقرار المادي للأسرة وكفاية الدخل في إشباعه الطمأنينة وتأكيد القيم الأخلاقية التي يمكن أن تهز تحت تأثير الحرمان من الضروريات المادية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية فالفقر إن كان تأثيره في العود بصورة مباشرة لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لا حق في المقومات الأخلاقية العامة ، إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور العود مع كثير من العوامل الأخرى ، ومعنى هذا أن غياب هذا العامل يعني أن يحجب العود عن الظهور إذا ما أمكن علاج العوامل الأخرى أو التخفيف من حدتها. (عيسى، صفحة 151)

3 .العوامل الخارجية للعود إلى الجريمة

إذا كانت الأبحاث البيولوجية والنفسية تركز على التركيب الداخلي العضوي والنفسي للحدث الجانح، فإن جهود الباحثين والعلماء في المجال الاجتماعي تؤول الجنوح إلى عوامل خارجية وبعيدة عن شخص الجانح، وتعود بالأساس إلى عوامل محيطه وبيئته.

1.3 . التسرب المدرسي وعلاقته بالعود إلى الجريمة

ظاهرة التسرب من المدارس موجودة في جميع البلدان. ولا يمكن أن يخلو واقع تربوي من هذه الظاهرة، إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائياً منها مهما كانت فعاليته أو تطوره. هذا يعني أن نسبة وحدّة وجودها هو الذي يحدد مدى خطورتها. والمتعمق في هذه الظاهرة في الواقع التربوي،

يلحظ أنها منتشرة في كافة المراحل التعليمية وبصورة متفاوتة، وفي كافة المدارس بغض النظر عن نوعها وفي كافة المناطق التعليمية وبين كافة أوساط الطلبة من ذكور وإناث وبين أوساط كافة الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

يعد التسرب هدرًا تربويًا هائلاً وتأثيره سلبي على جميع نواحي المجتمع وبنيته؛ فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات. ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم وغيرها من الجرائم، مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها، ويؤدي إلى تحول اهتمامه من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد ومكافحة العائدين إلى الاجرام، والى زيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية. كما يؤدي تفاقم التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحد وتعوق نمو وتطور المجتمع.

وقد حذرت مراكز وهيئات أمية تعليمية وتربوية من ظاهرة التسرب المدرسي في العالم، وبينت أنها السبب الرئيسي وراء جرائم القتل والسرقة والمخدرات لا سيما العود إلى السلوك الاجرامي، باعتبار أن المتورطين فيها شباب تركوا مقاعد الدراسة، كما كشفت بعض الدراسات تورط أطفال في مختلف أنواع الجرائم، بينهم تلاميذ تركوا التعليم في عمر مبكر. (طريخ، 2013، صفحة 09)

2.3 . جماعة الرفاق وعلاقتها بالعود إلى الجريمة

تتكون عناصر شخصية الطفل وسلوكياته بواسطة العديد من المؤثرات وإن كانت الأسرة والمدرسة والحي من أبرز تلك المؤثرات، فجماعة رفاق الطفل وأصدقاؤه لا تقل أهمية عما ذكر، بل قد تفوق تأثيرات الأصدقاء تأثيرات العوامل السابقة ذلك أن جماعة الطفل الجديدة التي صار جزءا منها، التي تسانده في إظهار هذا التحدي.

إضافة إلى شعوره (أنهم يمدونه بزاد نفسي لا يقدمه له الكبار أو الأطفال. وبهذا تعد طبقة الأقران أحد المصادر المهمة المفضلة عند المراهقين للاقتداء بالآراء والأفكار). ولا غرابة أن يكون لجماعة الرفاق كل ذلك الأثر (فالانتماء هو أساس العيش في جماعة اللعب، وهو يتمثل في بالقبول المطلق والولاء المطلق ... فالطفل يتعلم في جماعة اللعب كيف يعيش في جو جماعي من نوع جديد في إطار قواعد اجتماعية جديدة لا سيل لمخالفتها) وإلا نبذته الجماعة.

وأصدقاء الحدث (جماعة الرفاق) نستطيع أن نصنفهم إلى ثلاثة أصناف رئيسية على النحو التالي :

1- أصدقاء الحدث المماثلون له في السن.

2- أصدقاء الحدث الأكبر منه سنا.

3- أصدقاء الحدث من الأقارب والجيران والذين قد تتفاوت أعمارهم من حيث الكبر والصغر بالنسبة للحدث.

وعلى كل حال تلعب جماعة الرفاق دورا لا يستهان به في التأثير على الحدث وتوجيه سلوكه، والذي يعد تأثيرهم (الأصدقاء واحدا من العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث اكتسابهم السلوك الاجرامي ولعل ذلك يزداد خطورة عندما تتوفر عوامل أخرى مؤثرة لعل من أبرزها فقدان الرعاية الأسرية أو الفقر الشديد أو القسوة الزائدة وغيرها من العوامل والتي تؤدي بدورها إلى اكتساب سلوك العود إلى الاجرام لأن جماعة الرفاق تخضع لنذام القيادة والخضوع والطاعة أي أن الفرد ينصهر في سلوك الجماعة وتلغى شخصيته تماما. (المطيري، 2006، الصفحات 56-57(

3.3 . الإدمان على المخدرات وعلاقته بالعود إلى الجريمة

يعد الإدمان على المخدرات العامل الرئيسي في ارتكاب معظم الجرائم وتشتمل على كل من جرائم ضد الأموال وضد الأشخاص وهو كذلك السبب في العديد من المشاكل

التي تنجم عنها الأضرار السلبية سواءا من الناحية الاجتماعية والصحية، وغيرها من الأضرار الناجمة عن استهلاك المواد المخدرة .

للمخدرات أصناف نذكر منها المخدرات الطبيعية، الصناعية والخلقية، وتختلف من حيث الآثار وإن كان قليلها يفيد الشفاء، فإن كثيرها يؤدي إلى الإدمان حتما، وهذا ما أثار جدال سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وكما نجد المشرع الجزائري الذي جاء بقانون 04-18 لردع كل الأفعال التي تدخل ضمن جريمة المخدرات وذلك بإبرام اتفاقات ومنظمات دولية لمواجهتها، وكذا المجتمع المدني الذي يلعب دور كبير في التصدي لتلك الآفة وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه تبقى غير كافية للقضاء عليها نهائيا.

فهذه الظاهرة تؤثر سلبا على الأفراد والجماعات في شتى مجالات الحياة فالفرد المدمن يفقد إدراكه واحساسه أين تنتج عنه سلوكات عدوانية اتجاه الآخرين فكلما زادت نسبة الإدمان عليه ارتفع معدل الانحراف في سلوكه الذي يدفع به للقيام بأي فعل يتحصل من خلاله على المواد المخدرة كالسطو على المنازل، السرقة، فيكرر فعله هذا كلما أحس بحاجته لهذه المواد بالرغم من دخوله إلى مراكز إعادة التأهيل لكنه يعود إلى نشاطه من جديد خاصة بعد انتشار وتطور أنماط حديثة من المواد المخدرة التي يسهل الحصول عليها بطريقة بسيطة وهذا يعود إلى سياسة الهروب من مواجهة الواقع التي يحتج به أغلب المدمنين .

والمشكل الجوهري لذه الظاهرة يعود إلى الاضطرابات العصبية التي تسيطر على الفرد المدمن اين تدفع به للعود لارتكاب العديد من الجرائم للحصول على المواد التي تهدئ من سلوكه. (غراق، 2015، صفحة 71)

4.3 . أثر الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة على العود إلى الجريمة

تعد الهجرة الداخلية من أبرز المظاهر التي تشهدها المجتمعات المغلقة حيث أن الفرد ينتقل من نظام الأسرة الممتدة إلى نظام الأسرة النواة ليجد نفسه في بيئة مغايرة للتي

كان فيها، فإن إعادة التكيف تتضمن العضوية في جماعات جديدة وتتضمن الرضوخ لمعايير وقيم جديدة، وكثير من الشباب لا ينجحون في محاولاتهم هذه خاصة إذا لم يستقروا في عمل دائم، لهذا كلهم يصابون بنوع من الضياع (الاغتراب) الذي يعني عدم وضوح القيم والمعايير والمعاني أي العجز أمام المجتمع الجديد. وهذا بالتالي يؤدي بهم إلى اقتراف جنح وجرائم التي تكون تعبيرا عن حاجات لم تشبع بالطرق الشرعية كما يكون العود إلى الجريمة رمزا للبطولة لديهم وفرض شخصيتهم على الأحياء الهامشية الموجودة على أطراف المدن الكبرى وافتقارهم إلى ظروف معيشية حسنة كنظام صحي جيد، عدم توفر قنوات الصرف الصحي، قلة الماء الصالح للشرب، بعد المدارس عن هذه الأحياء، صيق الغرف، عدم توفر الكهرباء يؤدي إلى الاكتئاب واكتساب الانتقام كسلوك يعبر به عن فرض شخصيته.

كما أن ارتفاع الجرائم الاقتصادية فيما بينهم يعني أنهم يعانون من الحاجة والعوز نتيجة لعملية الهجرة والتي يتضح أثرها بصورة أساسية في ارتفاع الجرائم المعبرة عن الحالة الباطنية للمجتمع والشخصية.

فالعود إلى الجريمة نلاحظه يزداد كلما انتشرت الأحياء القصديرية على ضفاف المدن الكبرى فأغلب العائدين إلى الاجرام هم من سكان هذه الأحياء وأغلب جرائمهم ذات طابع اقتصادي فالتغير في نمط الحياة الاجتماعية لدى المهاجرين من الريف إلى المدينة ببطئ مما يولد لديهم عدم التأقلم مع البيئة الجديدة التي تؤثر مباشرو في سلوكهم وتفسدهم العدائية التي تتحول بدورها إلى جنوح متكرر. (العبسوي، بدون سنة للنشر ، صفحة 90)

5.3 . أثر وسائل الإعلام على العود إلى الجريمة

لازالت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية أو المقروءة أو المسموعة تساهم بشكل كبير في تربية سليمة تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع فوسائل الترفيه والتسلية

المتعلقة خاصة بالأحداث بحكم طبيعتها ومادتها وطريقة عرضها تعتبر من المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية العنيفة على نفسية الفرد وعلى سلوكه، وقد تنبه علماء النفس والاجتماع إلى مدى أهمية هذه الوسائل قانونيا وثقافيا مع الرقابة التامة حتى تستغل أحسن استغلال ممكن لفائدة الكبار والصغار معا. (مختار، 1984، صفحة 36)

غير أن الملاحظ غير ذلك فانعدام الرقابة للكثير من وسائل الإعلام الثقافية قد أدى إلى ظهور العديد من المشاكل السلوكية لدى الأفراد كذلك نجد أن معظم إنتاج وسائل الإعلام السمعية والبصرية تولى اهتماما كبيرا ببرامج الكبار مهملة في ذلك نشاطات الصغار التربوية والعلمية والثقافية. والواقع حتى الآن ليس من السهل التعرف على حقيقة تأثير وسائل الإعلام على انتشار العنف والجريمة والسلوك الجانح

لذا يجب أن يؤمن المسئولون عن الإعلام بأن رسالتهم، رسالة توجيهية إصلاحية ثقافية قبل أن تكون أداة لترفيه أو أنه على الأقل يجب أن يسير الهدفان جنبا إلى جنب، بحيث لا يخل أحدهما بالآخر فلا يصح أن يؤدي الترفيه عن فريق إلى المساس بالمعايير الأخلاقية والإخلال بالمثل العليا، كما يجوز أن لا يكون التوجيه في صورة جافة بحيث ينصرف عنها الجمهور ، وهذا ما يقضي اعتماد سياسة تربوية اجتماعية إعلامية محددة واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار نسبة الأحداث الكبيرة في المجتمع، كما تعمل على تحقيق التكامل والتناسق بين دورها ودور البيت والمدرسة والمؤسسة الدينية والشبابية والاجتماعية الأخرى ... ولكن التقمص والانبهار والتقليد الذي يتلقاه الفرد من وسائل الاعلام يكسبه سلوك جانح ويدفع به إلى ارتكاب جرائم بسبب التأثير والتأثر وكل مرة يعود إلى ارتكاب السلوك الاجرامي لانبهاره لشخصية من شخصيات التي تعرض على وسائل الاعلام. (سمية، 2006، صفحة 55)

4 .العوامل المتعلقة بنوع العقوبة المؤثرة في العودة للجريمة

هي مجموعة الأسباب والوسائل التي يتم بها تحديد نوع ومقدار العقوبة وطريقة تنفيذها على المجرم بما يحقق الردع والجزاء له ولغيره، والحقيقة أن العقوبات على اختلاف أنواعها ومقاديرها، ما لم تحقق الردع والجزاء فإنه لا فائدة منها في مكافحة الجريمة، ذلك أن أهم وسيلة في هذا الأمر هو العقوبة وتبقى الوسائل الأخرى مساندة لها في مكافحة الجريمة، وسينقسم هذا المبحث إلى عدة فروع:

1.4 .عدم تأهيل السجين داخل المؤسسات الإصلاحية

ضعف تأهيل السجين وعدم توعيته بمخاطر جريمته حيث يبقى في السجن مع نفسه وأفكاره ومع زملائه في السجن فالقاسم المشترك بينهم هو الجريمة على اختلافها وأحاديثهم عنها وكيفية ارتكابها وما هي الحلول بل والحيل للبعد عن العقوبة مما يمكن أن يطرح أمام المحققين والقضاة، فإذا لم يتم تقسيم السجناء إلى فئات حسب نوع الجريمة ومحاولة إصلاحهم وتكثيف البرامج التي تسهم بإعادة تأهيلهم سواء كانت دينية أم اجتماعيه أم حرفيه قد يعود السجين إلى ارتكاب الجريمة مرة أخر، بل ربما يكتسب تقنيات إجرامية جديدة من خلال احتكاكه بنزلاء المؤسسة العقابية. (فالح، 2021، صفحة 62)

2.4 .التوسع بالعفو

التوسع في إصدار العفو عن عقوبة السجن في مناسبات خاصة مرتبطة بالأعياد والأيام الوطنية وغير ذلك مما يكون سببا في استغلال ضعاف النفوس لتخفيف العقوبة أو إلغاؤها عن المجرم فيندفع لارتكاب الجريمة مرة ثانية، إلا أن قواعد العفو الأخيرة تميزت بعدم شمول بعض الجرائم بالعفو وكذلك في حال العود للجريمة.

3.4 .التوسع بالأخذ بالتقارير الطبية

الأخذ بالتقارير الطبية كمؤثر في تخفيف العقوبة أو الغائها أيا كان نوعها ومعلوم أن هذه التقارير قد يتم فيها التزوير والتبديل كغيرها من الأوراق المهمة ولا بد من معالجة هذه التقارير بضوابط في مصدرها وطريقة إعدادها بحيث تكون حقيقة خالية من التزوير وغيره مما يضعفها ويقل من دورها وفي حال الشك في صحتها يتم التحقق منها.

4.4 .قبول الرجوع عن الإقرار

قبول الرجوع عن الإقرار وهذا من أهم الأسباب في موضوع العود في الجريمة ذلك أن قبول الرجوع عن الإقرار من القضاة على إطلاقه يمثل مكافأة للمجرم تغريه لمعاودة جريمته عدة مرات وبأساليب مختلفة تعزز من غموض جريمته، فلا بد من إ عادة النظر في ذلك علما أن الحديث المستند عليه حديث ضعيف وهناك خلاف بين العلماء في قبول الرجوع عن الإقرار فمنهم من رأى عدم قبوله وهو الرأي الذي أتبناه لعدم استغلاله من قبل المجرم في هروبه من الجريمة وبالتالي عودته لها مرة أخرى.

5.4 .تخفيف العقوبة لمجرد حفظ القرآن دون تغيير سلوك السجين وعدم الأخذ بالعقوبات البديلة

حفظ القرآن الكريم وجعل ذلك سببا في تخفيف العقوبة حسب نسبة المحفوظ من القرآن والحقيقة أن حفظ القرآن الكريم من أهم الأسباب لصلاح الإنسان وبعده عن الشر، إلا أن هناك من يحفظ القرآن من أجل الحصول على تخفيف العقوبة فقط، ولا يتجاوز هذا الهدف في حفظه للقرآن بدليل عودته للجريمة مرة ثانية.

ولذلك لا بد أن يعزز حفظ القرآن بصالح الحافظ وتأكيد ذلك بشهادة القائمين على السجن وقناعة القاضي ثم أنه لا بد من وضع السجين المفرج عنه بعد تخفيف عقوبته بسبب حفظه للقرآن تحت الملاحظة والمراقبة حتى يطمأن على سلامة مسلكه وبعده عن الجريمة والتفكير فيها.

عدم تطبيق البدائل لعقوبة السجن رغم وجودها ونص النظام عليها كما في قضايا الأحداث مما يجعل السجن مدرسة لتعليم الإجرام وتعليم التحايل على المحققين والقضاة بل وتعليم ارتكابه الجرائم بطرق متعددة يصعب كشفها والوقوف عليها فليس السجن دائما هو الحل لأنه قد يكون عقابيا لا إصلاحيا وقصد العقوبة هو الردع والجزاء والإيلام وذلك قد لا يتحقق بالسجن فلا بد من تعزيز تلك البدائل لما لها من فائدة وتأثير مباشر في عدم عودة المجرم لجريمته. (محمد، 2017، صفحة 18)

5 .خاتمة

إن الجريمة عرفت منذ تاريخ الإنسانية وظلت ملازمة لها حتى وصفت بظاهرة طبيعية، فأصبحت تتطور منذ العصور وتهدد الكيان البشري في أمنه، استقراره وحياته.

العوامل التي أدت إلى ظهور وتطور ظاهرة العود إلى الجريمة كثيرة ومتعددة، فهناك عوامل مرتبطة بشخصية الجاني والمقصود بها الأسباب التي تدفع شخص لارتكاب جريمة معينة وهي متعلقة بالسن ونوع الجنس وظروفه الاجتماعية، اقتصادية، طبيعية، سياسية، ثقافية والبيئة العائلية.

للسلوك الإجرامي تعاريف قانونية، لغوية ودينية، فاختلف العلماء في تفسيره، فهناك من عرفه على أنه سلوك موجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لخرق المعايير الاجتماعية، وكان من عرفه على أنه انتهاكا وخروجا عن قواعد القانون الجنائي، والمتفق عليه هو أن السلوك الإجرامي هي مجموعة من الأفعال تعتبر سلوكيات معينة تحدث في المكان والزمان بعد التقاء سلسلة من العوامل وتوظيف بعض الظروف الضرورية لحدودها.

فنجد أن علم الإجرام يهتم بدراسة الجريمة كظاهرة في حياة الفرد والمجتمع بغية الكشف عن أسبابها، ويتم تفسير السلوك الإجرامي بالاستعانة بمجموعة من العلوم

والمعارف الإنسانية الأخرى منها علم الطبائع الإجرامية (الأنتربولوجية الجنائية) علم الاجتماع الجنائي، علم النفس الجنائي وعلم الحياة الجنائي.

بعد ما عكف العلماء والباحثون على إيجاد التفسير القانوني لظاهرة العود إلى الجريمة بصفة عامة، غير أنهم لم يفلحوا في محاولاتهم، فجاءت المقاصد البديلة أكثر غموضا وأقل تحديدا والمتمثلة في علم الاجتماع.

إن ظهور السلوك الإجرامي لظاهرة العود إلى الجريمة مرتبط بالبعد الثقافي والتربوي والنفسي للفرد وكذلك دور سلطة الأسرة في ذلك، بحيث أصبح الاهتمام بالعائلة ميدانا هاما لدى علماء الاجتماع، السلوك الإجرامي يمتاز ببعد اجتماعي حيث تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها تعلم الرموز للدخول في جماعة اجتماعية ثم تطوير الاستعدادات الفردية للمشاركة في حياة الجماعة حتى يصبح الفرد عنصر مكمل للآخرين.

نتائج الدراسة

إن النتائج الميدانية المتحصل عليها خلال دراستنا الميدانية لظاهرة العود إلى الجريمة تتقارب نتائجها مع بعض ما توصلت إليه النظريات الاجتماعية والاقتصادية حول تشخيص ظاهرة العود إلى الجريمة.

إن السلوك الجانح الصادر عن العائد إلى الجريمة ما هو إلا تعبير عن إحساس العائد بعدم الانتماء الاجتماعي والذي يبدأ من الأسرة وصولا للمجتمع، فيفقد العائد الإحساس بالاهتمام والرعاية ويضطر إلى تشكيل عالم بديل من أجل برهنة مسؤوليته وهو عالم العصابة الجانحة، وبالإضافة إلى أن العائد لم يصبح جانحا إلا بعد أن انعدمت لديه سبل التكيف فوقع ضحية إدانة المجتمع، فارتكاب العائد لجنحة السرقة واعتبارها أسلوب سريع لكسب المال وعدم الاهتمام برد فعل المجتمع إلا محاولة منه للتمرد على قيم المجتمع، وهو ما يعني في النهاية تكوين الشخصية الجانحة كما يرى

(ديبويست)، فهذه النظرية تقترب مع دراستنا الميدانية، حيث وجدنا أن العائد الجانح لجنحة السرقة كان متأثرا تقريبا بنفس العوامل التي ذكرت أعلاه .

بالإضافة إلى أهمية الوسط الاجتماعي للعائد وجنوحه أو عدمه، فتواجد العائد في أحياء هامشية تمتاز بالأمراض الاجتماعية (الباتولوجيا) تقوي لديه رغبة التقليد الناجمة عن البيئة والثقافة الاجتماعية وقد برهنت ذلك نظرية (لاكاساني)، كما أن موقع الأحياء الهامشية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة التي تسكن هذه الاحياء من أكثر العوامل أهمية في جنوح العائد، حيث أسفرت نتائج الدراسة أن أغلب الجانحين من أسر فقيرة تعاني الحرمان العاطفي والمادي، وإن كان الفقر في حد ذاته ليس سببا رئيسيا في الجنوح كما أثبتت النظرية الاقتصادية التي ترى أن الفقر لا يرتبط بالجانح وإنما الجانح هو الذي يرتبط بالفقر، لأن الفقر يولد حالات اجتماعية وفردية تساعد على الجنوح وخاصة في المدن نتيجة الحياة الحضرية، خاصة إذا صاحب الفقر نوعا من الطموح والرغبات التي لا يمكن تحقيقها.

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يقترح الباحث بعض التوصيات التي قد تسهم في مجال فريد من الإصلاحات الاجتماعية للعائدن الموجودين بمركز إعادة التأهيل في بلدية بابار ولاية خنشلة وذلك من خلال :

1- التركيز على دور الأسرة بالنسبة للعائد في بلوغ الهدف الأسمى وهو أن يصبح عنصرا فاعلا صالحا في الجتمع وذلك من خلال المزيد من الإرشادات للأسر.

2- التركيز على برامج التوعية الدينية لدى العائدين وخاصة في مراكز إعادة التأهيل لما لها من أثر فعال في عدم العودة لمثل ما قام به في سلوك جانح.

3- متابعة الأبناء فيمن يصاحبون ويرافقون، والتوعية المستمرة لهم باختيار الصاحب ذو الأخلاق الحميدة.

4- عدم النظر إلى العائدين الذين ارتكبوا جنحة ما على أنهم منبوذين من المجتمع، بل يجب العمل على محاولة إدماجهم في المجتمع ليصبحوا عناصر بناءة وفاعلة.

المراجع

الزواهرة قصي نواف فالح. (2021). مدى فعالية تطبيق الإقامة الجبرية في الحد من العودة إلى الجريمة. تأليف دراسة ميدانية من وجهة نظر المفروض عليهم في العاصمة عمان. الأردن : جامعة مؤتة.

العايب سليم- بغدادي خيرة. (2013). التفكك الأسري و أثره على انحراف الطفل . مقدمة من الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. ورقلة : جامعة قاصدي مرباح.

عبد الرحمان العيسوي. (1992). دراسات في تفسير الجريمة والوقاية منها. بيروت : دار النهضة العربية.

حومر سمية. (2006). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث دراسة ميدانية أربت بمركزي الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية : جامعة منتوري قسنطينة.

رقية غراق. (2015). الادمان على المخذرات والسلوك الإجرامي لدى الشاب الجزائري -دراسة ميدانية بمستشفى فرانز. العدد20. البليدة: مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.

عبد البارئ فيصل محمد. (2017). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العودة للسلوك الإجرام. المجلد7. العدد27. النيلين: مجلة الدراسات العليا.

عبد الحسين محمود طريخ. (2013). التسرب من المدرسة وعلاقته بجنوح الأحداث في محافظة ديالي. (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية اليوموك، المحاور)

عبد الرحمان العبسوي. (بدون سنة للنشر). سيكولوجية الجريمة والانحراف . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

عبد المحسن بن عمار المطيري. (2006). العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض(مذكرة ماجستير). العلوم الاجتماعية ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

علي، د شيخ. (2019). مؤسسات التنشئة الاجتماعية و انتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي . جامعة البليدة02.

عمار، بوخذير. (2004) الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة . الجزائر: ديوان المطبوعات.

عيسى، محمد طلعت.(بلا تاريخ). الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. بدون طبعة. القاهرة: مكتبة مخيمر.

محي الدين مختار. (1984). مشكلة انحراف الأحداث -عواملها ونتائجها-(رسالة ماجيستر في علم النفس الاجتماعي). معهد العلوم الاجتماعية: جامعة قسنطينة.

منصور عبد الرحمن الرشيدي. (2016). العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز إصلاح والتأهيل(مجلة). العلوم الانسانية والاجتماعية : الجامعة الأردنية.

نايف علي الكثيري. (2010). غياب الوالدين على التوافق النفسي والاجتماعي. السعودية، كلية الدراسات العليا قسم العلوم: جامعة نايف العربية.

ناصر إبراهيم .(2004). التنشئة الاجتماعية. عمان: دار عمار.

عدلي خليل. (1988). العود ورد الاعتبار. الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية للتوزيع.